الأمم المتحدة

A/73/864

الجمعية العامة

Distr.: General
6 May 2019
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٧٥ (أ) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أخاطب معاليكم في هذه الفرصة لأحيل إليكم طيه نسخة من الرسالة المؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩ الموجهة إلى مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، تتعلق بالقرار الذي اتخذه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، دون مشاورة سابقة، بأن يُطلع طرفا ثالثا على الوثيقة المعنونة ”فنزويلا عام ٢٠١٩: لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية“، على نحو ما ورد في الوثيقة S/2019/345، التي كان من المقرر استخدامها للأغراض الداخلية، ***وليس*** لأغراض التوزيع (انظر المرفق).

وفي هذا الصدد، أعرب لكم عن امتناني لمساعيكم الحميدة لو تفضلتم بتعميم محتوى هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٥ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) صمويل **مونكادا**
السفير
الممثل الدائم

130519 100519 19-07441 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩ موجهة إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

أخاطب معاليكم في هذه الفرصة لأبلغكم بقلق حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية العميق ورفضها القاطع للقرار التعسفي الذي اتخذه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن يقدم إلى طرف ثالث، دون أي سلطة أو موافقة صريحة من الدولة المعنية، تقريره المعنون ”فنزويلا عام ٢٠١٩: لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية“، الذي تم عندئذ تعميمه في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على نحو ما ورد في الوثيقة S/2019/345.

فقد سُلّم التقرير المشار إليه شخصيا إلى كل من وزارة السلطة الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية والبعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة خلال اجتماعين ثنائيين متزامنين عُقدا في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩ في كاراكاس ونيويورك. وفي كلتا الحالتين، تم التأكيد لممثلي الحكومة الفنزويلية على أن التقرير المشار إليه يكتسي طابعا داخليا وأنه ليس للتوزيع، بل جاء ذلك في التقرير نفسه وفي المراسلات الرسمية التي تمت بها إحالته.

ومع ذلك، تم تسريب التقرير المشار إليه إلى الصحافة في نفس التاريخ، واستُخدم مضمونه سلاحا أدى إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لتناول ما يسمى ”الأزمة الإنسانية“ في فنزويلا. وأثيرت هذه المسألة خلال اجتماع ثنائي عُقد في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩ مع رئيسة ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام، السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، وتناول كذلك كون التقرير أحيل أيضا إلى الجمعية الوطنية الفنزويلية، وهو ما يدعو إلى الاستغراب، على نحو ما اعترفتم به شخصيا أثناء إحاطتكم الإعلامية أمام مجلس الأمن، بالرغم من أن سير العلاقة بين الأمم المتحدة وفنزويلا يتم عن طريق السلطة التنفيذية، لا عن طريق السلطة التشريعية.

والتقرير نفسه، في رأينا، يشكل تقييما أوليا سريعا للاحتياجات، ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٣٣/٧٢، يجب أن يجرى ”بالتشاور مع الدولة المتضررة“. ومن الواضح أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لم يمتثل لهذا الشرط، على اعتبار أن عملية صياغة التقرير المذكور لم تنسَّق ولم تنفَّذ أبدا بالتشاور مع حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية. واسمحوا لنا أن نشير أيضا إلى أن تقييمات الاحتياجات تشكل جزءا لا يتجزأ من دورة البرامج الإنسانية، مما يعني أن المبادئ التوجيهية الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ يجب أن تتم مراعاتها حق المراعاة. ومع ذلك، من الواضح أنه تم تجاهل تلك المبادئ، بالنظر إلى أنه لم يصدر أبدا تكليف بإعداد تقييم من هذا القبيل ولم تتم الموافقة عليه.

ومن ثم فقد تمخض النهج الذي اتبعه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن وثيقة ختامية تستند إلى أرقام غير رسمية وتستخدم في معظمها مصادر ثانوية، منها منظمات غير حكومية ذات سمعة مشكوك فيها في فنزويلا، ومن المستغرب أن تلك الوثيقة لا تتضمن أي نوع من الإشارة الصريحة إلى مسألة رئيسية في فهم ديناميات الحالة الراهنة في فنزويلا، وهي إصدار وتنفيذ التدابير القسرية الانفرادية ضد الدولة

بشكل غير قانوني، مما كان له أثر لا يمكن إنكاره على اقتصاد البلد ورفاه شعبنا. ولا يمكننا الإفراط في التشديد على أن هذا النهج ليس نهجا نزيها أو محايدا.

وختاما، وإذ نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة تعزيز وتوسيع نطاق تعاوننا مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها وصناديقها، وإذ نقر بضرورة المضي قدما في تقديم المساعدة الإنسانية التقنية للتخفيف من المعاناة التي تسببها التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية المفروضة على الشعب الفنزويلي، وإذ ندرك الدور الذي يمكن أن يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتحقيق تلك الغاية، فإن حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية تشدد هنا على ضرورة بناء علاقة ثنائية تقوم على أساس حسن النية والاحترام المتبادل، بما يتماشى مع المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وذلك هو السبيل الوحيد للعمل معا بصورة بناءة وللتعاون القائم على المنفعة المتبادلة والشراكة الطويلة الأجل.

(توقيع) صمويل **مونكادا**
السفير
الممثل الدائم